

**الأحداث والوقائع السياسية في العراق في ضوء وثائق
وزارة الداخلية والأمن العامة ٣ ك ٢ - ٢٥ ك ١ ١٩٦٠
دراسة وثائقية**

**الأستاذ المساعد الدكتور
عبد العال وحيد العيساوي
جامعة الكوفة - كلية التربية**

الأحداث والوقائع السياسية في العراق في ضوء وثائق وزارة الداخلية والأمن العامة ٢ ك ٢٥ - ١ ك ١٩٦٠ دراسة وثائقية

الأستاذ المساعد الدكتور
عبد العال وحيد العيساوي
جامعة الكوفة - كلية التربية

المقدمة:

في السنة الثانية من حكم عبد الكريم قاسم (رئيس الوزراء)^(١)، بلغ الصراع ذروته بين التيارات الفكرية المتصارعة - حزبية كانت أو عقائدية - لماله من إرتباط وثيق بمجرى الأحداث في الظروف التي كان يمر بها العراق عام ١٩٦٠، على وفق الذهنية التي يحملها السياسيين المعاصرين.

ويبدو أن الصراع كان يتمثل بتيارين: أولهما مسالم، وآخر عدائي يسعى إلى الإستغلال. وأمام هذا الصراع، كانت الظاهرة الديمقراطية حاضرة حين أجازت للآخر إبداء الرأي للجميع، وممارسة حق العمل السياسي في ظل التحولات الثورية وتغيير النظام إلى جمهوري والذي اتسم بالطابع الوطني، لديمومة هذه الظاهرة لأبد من

تشريع يؤطرها بقواعد ورؤى قانونية تضمن حقوق الإنسان، مع وجود سلطة قضائية محايدة تحول دون ممارسة الإستبداد بأشكاله كافة، ومنها طغيان السلطة. ويحدثنا التاريخ إن التعصب إذا ما أصاب جماعة، ولاسيما إذا كانت الحجج مبنية على نصوص قطعية لا تتقبل المناقشة أو المحاججة، فهي حالة سلبية تنتج عن إختلاط الفكر والعاطفة، والتباس المجالات الطبيعية الخاصة بها، وهي بذلك تقبل الحلول البسيطة التي يرتضيها نوع من صفاء النية. ويجد الباحث أن من يدخل ضمن هذه الذهنية المتعصبة، هي الأحزاب التي تنهج وسائل القوة والعنف في خصوماتها السياسية مستتدة إلى واقعية برنامجها السياسي وقدرتها على كسب الجماهير، مثل الأحزاب الشيوعية

والإشتراكية القومية والمنظمات الدينية المتطرفة، مؤكداً أن عبد الكريم قاسم قد أخذ بالفكرتين من خلال إجازته تلك الأحزاب لتجسيد حكم العراق من قبل بنيه، من هنا جاء الاختيار الزمني للبحث.

ويبدو واضحاً أن سنوات عبد الكريم قاسم كانت قد تميزت بظهور شخوص ومن خلال مواقعهم الوظيفية والسياسية حملوا في سريرتهم عقداً نفسية تميل إلى عدم التوائم مع الأقران السياسيين، وتطمع في السيطرة على كل ما في البلاد من مسؤوليات ومراكز السلطة، وهو ما خلق بينهم وبين قاسم صراعاً مريعاً تمخض عن نهاية عهد برجاله، وبداية عهد آخر برجاله، إمتازوا بغير ما امتاز به قاسم وعهده نتيجة تراكم العوامل الاجتماعية والسياسية.

الصراع الحزبي إبان حكم قاسم:

إن المحافظة على الإستقرار السياسي للدولة يُلزم تلك الدولة أن ترسم خطة كفيلة بوضع إقتصاد يرتقي إلى مستوى إستقرار الواقع السياسي، والذي سيكون سبباً في ديمومته.

ويبدو أن المعنيين بواقع الحكومة كانوا متابعين حالة عدم الإستقرار في الأسواق المحلية والتي رافقت عملية التغيير السياسي. وكان من أهم ما شخصته هو عدم إتباع حالة التوازن في ميزان الدولة التجاري، بحيث كان هناك بون شاسع بين الواردات والصادرات. ومع ذلك فإنّ

حكومة قاسم لم تفلح - حين سلمت إدارة مديرية التجارة، (مديرية الإستيراد فيما بعد) - بأيدي أشخاص عُرفوا بميلهم نحو اليسار، وقد ساعدتهم الإتفاقيات التجارية التي عُقدت مع الدول الإشتراكية على حساب تقليص واضح على الإستيراد من الدول الغربية، فضلاً عن ذلك، فإن تصريح عبد الكريم قاسم في مؤتمر الصناعات في كانون الثاني ١٩٦٠، كانت بمثابة رسالة فُهمت خطأ بأن ما كان سائداً سيزول قريباً، وقد رافقت الحالة إنتكاسة في الموسم الزراعي، فقد كان إستيراد التجار ما لا يزيد عن ٥٠% أو ٦٠% من كمية ما كانوا يستوردونه في السابق، وكان تقليص الإستيراد من الدول الغربية وزيادته من الدول الإشتراكية قد بعث في نفوس التجار حالة من التراجع، بالوقت الذي كانت فيه البضاعة الغربية أوسع إنتشاراً لدى المستهلكين، بحكم تجربتها ورداءة البضاعة الشرقية، وفي هذه الأثناء تصور التجار أن حكومة عبد الكريم إتجهت إلى الشيوعية، كما أن تأسيس مديرية المبيعات الخارجية عدّها التجار مقدمة لتأميم التجارة، مما جعلهم يطالبون بتحقيق مطالب عدة، منها:

١- إلزام موظفي مديرية الإستيراد والتصدير بعدم التحيز للدول الإشتراكية، ولو اقتضى الأمر تبديل الجهاز بأكمله.

الأحداث والوقائع السياسية في العراق

أساس الديمقراطية التي تتمثل فيا حرية الفكر والمعتقدات الشخصية، فضلاً عن ذلك طالبوا محكمة الشعب^(٣) والمحاكم العرفية للنظر في القضايا الصادرة من تنظيمات الأحزاب وتمديد المدة الإنتقالية - أو المرحلة الإستثنائية - إلى إشعار آخر لغرض القضاء على بعض جذور العهد الملكي والتوجه نحو الإصلاح. كما طالبوا النظام بتشكيل حزب ليكون دعامة لشد أزر الدولة وكيانها.^(٤)

وقد أصدرت الجبهة الإسلامية نداءً إلى الشعب العراقي في ١٤/١/١٩٦٠ تضمن طعنًا بأعمال السلطات الحاكمة، وقد وصفتهم بالطغاة لجرائم الإغتيال والتعذيب، واعتبرتها أداة لتصفية العناصر المناوئة، ومنبراً للتهريج والدعاية للمشاريع الإستعمارية.^(٥) ومنها مشروع إقامة الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية،^(٦) - لتشمل المنطقة التي عينتها اللجنة آنذاك - وإن هذه القضية - بعد أن تم نقلها من الصعيد الإسلامي إلى الصعيد العربي - إبعاداً لخمسمائة مليون مسلم عن المعركة، جعلها مشكلة لاجئين يراد إرجاعها إلى بلادهم. ثم مشكلة حدود مختلف عليها بين (إسرائيل) والبلدان العربية المجاورة، ومن ثم المشروع الجديد لإقامة حكومة فلسطينية تتولى حل المشكلة مع اليهود، وهذا مشروع يراد به تثبيت (إسرائيل) وإبعاد كل محاولة للقضاء على كيانها، كما تناول النداء الطعن بمحكمة

٢- التأكيد على أن الحكومة لا تميل إلى الشيوعية.

٣- تحديد السلع التي تستوردها مديرية المبيعات الخارجية بما لا يتعارض مع مصلحة التجار.

٤- زيادة الإستيراد من السلع الغربية بنسبة ٦٠-٧٠%.

٥- تنشيط حركة التسليف من البنوك الحكومية.

٦- تشجيع حركة الإنشاء والتعمير وحث البنك العقاري على تسهيل المعاملات وتوسيعها.

٧- إفساح المجال لاستيراد السلع التي لا يماثلها في الأسواق العراقية، ولاسيما المواد الإنشائية.

٨- الضرب على أيدي المرتشين في مديرية الإستيراد والتصدير.

٩- التشدد في مراقبة التهريب.

١٠- رفع القيود عن المواد التي يكثر إستيرادها من الدول الغربية.

١١- عدم إجبار المستورد على الإستيراد من الدول الإشتراكية.^(٧)

وقد شكّل الحراك في الحياة الحزبية والتعددية تفاعلاً سياسياً، ألزم الحكومة في ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ لإطلاق وتشريع قوانين وأنظمة خاصة بالحياة السياسية لغرض تنظيمها واستمرارها على

الأحداث والوقائع السياسية في العراق

الشعب ورئيسها وعدها أداة لتصفية العناصر الوطنية.^(٧) وفي هذه الأثناء أصدرت الجبهة الإسلامية بياناً حول إنعقاد مؤتمر الطلاب العالمي في بغداد، وهاجمت فيه حكومة عبد الكريم قاسم لتجاهلها مشاعر الناس وتماديها في مناهضة العقيدة الإسلامية، وتصرفها بمقدرات البلاد من دون وازع من دين أو شعور بمسؤولية. وأكدت الجبهة أن السلطة تتظاهر بمقاومة الشيوعية لكسب بعض الفئات من أبناء الشعب، وإن رعايتها لمثل هذه المؤتمرات - الشيوعية - تمثل إساءة بالغة لأهل العراق المسلم، والمفجوعين من (جرائم) الشيوعية، واعتبرت إنعقاد المؤتمر في بغداد إنعاشاً لحركة الشيوعيين التي اندحرت من جراء جرائمهم. وطلبت الجبهة - في أزاء تحدي الحكومة لمشاعر المسلمين - من جميع الطلبة مقاطعة المؤتمر الشيوعي، ودعتهم إلى الإضراب في يوم انعقاده.^(٨)

كانت الجهة الإسلامية متابعة لخطوات السلطة الحاكمة وتوجهاتها، والتي عدتها عقبة أمام تحرير الأمة ونهوضها، كما اعتبرت مواقف السلطة معادية لشعبها، وعدت عبد الكريم قاسم مغتصباً للحكم ومعادياً للإسلام. وقد اختلف كثير من أبناء المجتمع حول دعوة الحزب الإسلامي إلى تطبيق التعاليم الإسلامية في مثل هذا العصر، وكانت تشبه دعوة الإخوان في

مصر عام ١٩٥٢، وأكدوا أنّ هذه المغالاة - من جانب الحزب الإسلامي - ستجعل المسؤولين في حرج من أمرهم، واستحالة تطبيق هذه الدعوة، وبهذا الزمن، وكأنهم لا يريدون المعارضة، وقد اختلف الناس ما بين مؤمن وشاغب ومتهجن بها.^(٩)

لقد اشتد الصراع في واقع الحركة الشيوعية في العراق، وعمل إتحاد الشعب^(١٠) بقوة في العمل السياسي، وبراعة في الدعاية لغرض تحقيق إثبات الوجود وتأييل الإجازة،^(١١) وحرمان داود الصائغ وجماعته منها لتحقيق الأهداف الآتية:

١- إيجاد حركة شيوعية علنية لها مجالات العمل السياسي في العراق لخصوصية وضعه الإقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي، تستطيع أن تجمع حولها الجماهير لتصبح قوة سياسية في البلاد.

٢- صياغة شعارات وأهداف على وفق مصلحة الشيوعية العالمية وبحسب مخططها العام.

٣- الكتل والعناصر الشيوعية التي خرجت مع إتحاد الشعب ستضطر إلى الرضوخ والعودة لمشيئته، وفي جميع الأحوال تكسب الحركة الشيوعية الأهمية السياسية والعمل الحزبي في العراق.

الأحداث والوقائع السياسية في العراق

تمخضت هذه المقابلة عن نتائج سياسية واضحة تهدف إلى الإستقرار السياسي.^(١٤)

وفي هذا السياق من الحراك السياسي، تحركت الشبيبة الديمقراطية في ٢٥/٣/١٩٦٠ بمسيرة إلى أبي غريب، ومن أمام دور حي المأمون، وكانت هتافاتهم (تسقط القومية العربية وعاش الزعيم الأوحده والمهداوي)، وقد هاجموا سكان الحي - عند العودة - وتراشقوا بالحجارة، كما أطلقت بعض العبارات النارية.^(١٥) ولغرض التأثير على السلطة - التي أبعدتهم عن الحكم وعزوفها عنهم - حاول إتحاد الشعب الإتصال بالبعثيين لتشكيل جبهة تبعث الهمّة في نفوس العمال والفلاحين، وتدعو إلى النضال المشترك،^(١٦) وبث التذمر والإستياء في صفوف الشعب وتألبيه ضد السلطة الحاكمة.^(١٧)

وقد تلقت الحركة الشيوعية في العراق ضربة مؤلمة من الزعامات الدينية (المرجع الأعلى محسن الطباطبائي الحكيم، عبد الهادي الحسيني الشيرازي، عبد الكريم الجزائري، أبو القاسم الخوئي، آية الله السيد ميرزا الشيرازي، نجم الدين الواعظ، حمدي الأعظمي، عبد القادر الخطيب)، بالفتوى (الشيوعية كفر وإلحاد)، وقد نشرت جريدة الحضارة،^(١٨) قذفاً وطعنًا لرجال الدين، وخصت المرجع السيد محسن الحكيم، الأمر الذي حمل أبناء النجف على تقديمهم احتجاج على أصحاب جريدة الحضارة والسلطة

٤- إنعطاف الجماهير البسيطة نحو الحركة الشيوعية، والسير في ركابها، كما فعلت في آذار ونيسان من عام ١٩٥٩ عند طغيان المد الثوري الشيوعي.

وهذا الإنعطاف يترتب عليه:

١- خسارة الأحزاب الوطنية قاعدتها الجماهيرية.

٢- سيطرة الشيوعيين على الحركة الفلاحية، وعزل (البرحوازية) عن أهم سند لها في الريف، من أجل الإصلاح الزراعي وتمليك الأرض للفلاحين.

٣- تثقيف الجماهير البسيطة بالثقافة الماركسية.

٤- إستغلال الجماهير للفعاليات الثورية ضد السلطة والأحزاب الأخرى، وفي الإنتخاب للمنظمات المهنية والبلدية أو البرلمانية.^(١٩)

حاول القوميون - من الطلاب - إستغلال الإنشقاق بين الكتلتين الشيوعيتين - زكي خيري وداود الصائغ - بإثارة الجدل بين أنصار كلا الكتلتين.^(٢٠) وضمن الجو الساخن من التفاعلات السياسية، إلتقى عبد الكريم قاسم مع نقيب المحامين عبد الرزاق شبيب وجماعته من أعضاء النقابة، والتي أتاححت لهم إطلاق سراحهم من السجن، فضلاً عن تبادل الآراء حول الوضع السياسي، وكان المحامون القوميون يرغبون لو

الأحداث والوقائع السياسية في العراق

الحاكمة لعدم إتخاذ الإجراءات الرادعة ضدهم. وفي مساء ٢٥/٤/١٩٦٠ تنقل أهالي منطقة الأعظمية - وبعض محلات بغداد خبر إعلان الإحتجاج، الأمر الذي أدى إلى إغلاق معظم محلات وأسواق الأعظمية صباح ٢٦/٤/١٩٦٠، كما احتج طلاب متوسطة الأعظمية للبنين ومتوسطة الأعظمية للبنات ومدرسة المثني الابتدائية، وكانت هتافاتهم (فلسطين عربية فلتسقط الشيوعية)، وفي المعاهد العالية أُضرب أغلب الطلاب باستثناء الشيوعيين منهم، كما أغلق معظم أصحاب المحلات محلاتهم المنتشرة في باب المعظم، حتى الشورجة^(١٩)، ويبدو إن العديد من شرائح المجتمع كان رافضاً للفكر الشيوعي في البلاد إعتقاداً منه فكر أممي مناهض للوطنية والقومية وتوجهاته لا تصب في مصلحة الشعب العراقي وقد هاجم كثير من الأشخاص - في بغداد - (السلطات الحاكمة لكونها لم تضع حداً للمخربين الذين جعلوا من أقلامهم فتنة، و جعلوا من أصواتهم شرارة إشعال واحتدام بين مختلف القوميات المتأخية، وتساعل بعض من الأشخاص عن سكوت السلطة على أعمال وتصرفات رجال الصحافة لتناولهم على عقائد الناس، والمساس بدينهم، وكانت الصحف تزيد في النار حطباً، كما فعلت جريدة الحضارة، حينما صورت أحد رجال الدين تصويراً بشعاً لم

تألفه المجتمعات الراقية، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الأمن وسلامة البلد.^(٢٠) وبالمقابل حاولت القيادة الشيوعية أن تتخذ وتعزز وجودها لتجاوز ضربة رجال الدين، فعقدت إجتماعاً موحداً في مقر جريدة المبدأ حول انضمام داود الصائغ إلى زكي خيري، إلا أن الحاضرين انقسموا على شطرين، أحدهم كان يهتف بحياة زكي خيري، والثاني بحياة داود الصائغ. وبالتهديد^(٢١) وافق الأخير على محادثة زكي خيري.^(٢٢) بأشر إتحاد الشعب بالفعاليات الحزبية محاولاً - من خلالها - قيادة الجبهة الوطنية ومهادنة الأحزاب الأخرى والتشكيك بالسلطة، وفي الوقت نفسه كان يحاول الإستمرار بوصفه حزباً شيوعياً سرياً. بينما وجد فروعهِ الرئيسية المتمثلة في إتحاد الشبيبة ورابطة المرأة ومجلس السلم الوطني تمارس نشاطها العلني. كما أن كثيراً من القيادات النقابية والمنظمات المهنية المرتبطة باتحاد الشعب كان لها مجال الدعاية والنشر. وفي الوقت نفسه أخذ الحزب الشيوعي المجاز بمساندة السلطة ومساومة إتحاد الشعب في آن واحد.^(٢٣) في صباح يوم الجمعة ٢٧ مايس ١٩٦٠ عقدت الهيئة المؤسسة للحزب الشيوعي العراقي إجتماعاً خاصاً برئاسة داود الصائغ، واتخذت ما يأتي:

١- طرد الأعضاء إسماعيل الخرجي ومحمد نوري خليل من الحزب.

الأحداث والوقائع السياسية في العراق

بموقف المتحذر والمتأهب لما يحدث من تطورات مفاجئة في الوضع السياسي،^(٢٧) ويبدو محاولات الحزب بالتقرب والتفاوض مع جماعة داود الصائغ بين حين وآخر محاولات تكتيكية يقوم بها من أجل الكسب الحزبي.

وفي الساعة السادسة من مساء يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٦٠ جرى انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية للحزب الشيوعي العراقي بحضور ممثلين عن حاكم بداءة الكرادة الشرقية والشرطة والأمن، وقد فاز داود الصائغ بـ(١٣٤) صوتاً وعبد الصمد بـ(١٤٩) صوتاً وإبراهيم عبد الحسين بـ(١٤٨) صوتاً وعلي هادي بـ(١٤٨) صوتاً وغضبان حمزة بـ(١٤٩) صوتاً، وسعد محسن بـ(١٤٨) صوتاً، وتركلي عبد الغفور بـ(١٤٩) صوتاً، وزهير الطائي بـ(١٤٨) وحامد خطيب بـ(١٤٧) وكريم نصيف بـ(١٤٠) صوتاً، وفؤاد الياس بونجان بـ(١٤٨) صوتاً، ومحمد جواد بـ(١٤٧) صوتاً.^(٢٨) وصدرت توجهات من قيادة الحزب الشيوعي إلى الشيوعيين كافة في العراق للحضور في بغداد يوم الجمعة ١١ تشرين الثاني ١٩٦٠، والخروج بمظاهرة، ومن ساحة الوثبة إنطلقت المظاهرة بـ١٥٠ امرأة تقريباً يحملن اللافتات (الإخلاص للوطن وتحقيق مطالب العمال لا سفك دمائهم)، وبتجاه شارع الرشيد إلى باب المعظم حيث كان الشيوعيون وكانت المظاهرة تحدٍ للسلطة الحاكمة، وفي

٢- قبول الأعضاء السابقين كافة الذين ناضلوا ولم ينقطعوا عن العمل الحزبي.

٣- الإتفاق مع جماعة إتحاد الشعب. وتحدث الصائغ قائلاً (عن قريب ستجلي الغيوم ونتفق مع رفاقنا إتحاد الشعب وكل عضو يحاول التفرقة والمعارضة يُطرد حالاً).^(٢٤)

وقد أكد إتحاد الشعب مسعاه مع داود الصائغ لتوحيد العمل تحت ظل المبادئ الماركسية اللينينية. وقد اشترط الأخير تجميد بعض العناصر^(٢٥) المتهمة بشق وحدة الحزب، وفي ٢٤ حزيران ١٩٦٠ قررت الهيئة المؤسسة للحزب الشيوعي العراقي:

١- إيفاد عبد الصمد حميد، كريم نصيف، حميد مجيد، إلى إتحاد الشعب للتفاوض حول انضمامهم إلى الحزب بصورة رسمية.

٢- نصب مطبعة لجريدة المبدأ في بناية الحزب.^(٢٦)

وقد سعى إتحاد الشعب في تشرين الأول ١٩٦٠ إلى معالجة الضغط من قواعد الحزب الفرعية وأعضاء المنظمات للقيام بأعمال "تظاهرية" لمعارضة السلطات الفرعية في مناطق بغداد وقد أوضحت القيادة بأنها لا تريد أن تجازف بالأعمال التي قد تعرض الحزب إلى مخاطر، واتباع إتحاد الشعب خطة الوقوف في الخطط الخفية للحركة السياسية العامة في العراق

الأحداث والوقائع السياسية في العراق

الوقت نفسه تقوية معنويات أتباعهم من المعتقلين، وقد عدتها السلطة بلبلة للرأي العام والتأثير في حركة السوق والمحلات التجارية.^(٢٩)

من جانب آخر قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي (إتحاد الشعب) تأجيل انتخاب أعضاء اللجنة المركزية، واتباع سياسة الحزب، للأسباب الآتية:

١- معظم جماهير الشعب تجامل قيادة السلطة في البلاد.

٢- لا يتمكن الحزب أن يقف موقفاً سلبياً تجاه السلطة لكثرة القوى المعادية له والتمثلة بحزبي الوطني الديمقراطي والتقدمي، فضلاً عن القومي العربي وأنصار الحزب الإسلامي.^(٣٠)

ويبدو أن الشيوعيين فقدوا رصيدهم الشعبي لما قاموا به من معارضة مباشرة وغير مباشرة للسلطة وانعكاساتها الإقتصادية والأمنية على المواطنين في البلاد.

وأمام ذلك أصدرت حركة القوميين العرب بياناً في ١ شباط ١٩٦٠ (لن يكون العراق بيد الإستعمار و(إسرائيل) والشعبوية لتحطيم الوحدة العربية المقدسة..)، وأشادت بالوحدة بين سوريا ومصر، وعدتها بداية الوحدة الشاملة والتأثر لفلسطين.^(٣١) وكانت أفكار القوميين تتجه - بعد إجازة الأحزاب الوطنية في البلاد - إلى مساندة

السلطة الحاكمة، وقد استندت على بعض الحقائق والإستنتاجات، فكان منها:

١- الحكومة أنجزت المطالبات الوطنية كافة.

٢- أنجزت الحكومة المشاريع الكبيرة والمنجزات الإجتماعية، وأطلقت الحريات العامة، وتأسيس الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والجمعيات التعاونية.^(٣٢)

ويبدو - من خلال مجريات الأحداث - أن الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والجمعيات التعاونية لا تمثل الإتجاهات السياسية السائدة في العراق كافة، وفي الوقت نفسه غير كافية لإقامة مجلس وطني يمثل الشعب العراقي بإتجاهاته المختلفة، وحسب توجهات رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم نحو الديمقراطية.

هاجمت حركة القوميين الحزب الشيوعي وطغيانه وما أصاب العراق في بعض مدنه من أعماله التي وُصفت بالإرهابية، كما هاجمت فاضل عباس المهداوي^(٣٣) ووصفي طاهر^(٣٤) وماجد محمد أمين^(٣٥) على بعض مواقفهم السياسية،^(٣٦) وهاجمت توجيهات عبد الكريم بتخفيض محكومات المجالس العرفية بحق الشيوعيين، واعتبرته إنحرافاً نحو الشيوعية والشعبوية، كما هاجمت عبد الكريم بالذكرى الثانية لإعدام عدد من الضباط في الجيش العراقي^(٣٧)، واعتبرتها مؤامرة لإخضاع العراق إلى حكم فردي يسير في خط العداء لحركة

الأحداث والوقائع السياسية في العراق

القوميين^(٣٨)، ويبدو أن تصريحات القوميين المباشرة وغير المباشرة المضادة للسلطة وتصرفاتهم أوجدت خلافاً بين الفئات القومية إنعكست سلباً على رصيدهم الشعبي.

من جانب آخر - وبسبب الصراعات الداخلية التي مضت وأحداثها - إنشطر الحزب الوطني الديمقراطي على شطرين، جماعة كامل الجادرجي وجماعة محمد حديد،^(٣٩) فكان كامل الجادرجي يمثل كل المعارضة، وكان يحب الظهور، سواء كان ذلك في الميدان الحزبي أو المجال السياسي، ويشترك معه حسين جميل.^(٤٠)

كان الجادرجي وحسين جميل لا يرغبون للحزب الوطني سائراً في خط الثورة، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر، إفتتح المؤتمر الأول للحزب الوطني الديمقراطي في الساعة السادسة عصر يوم ١٩٦٠/٥/٥، وأعرب كامل الجادرجي عن سروره للعمل السياسي في الحزب الوطني، كما أعلن عن أسفه للانشقاق والخلاف الذي طرأ بين أعضاء الحزب، كما تحدث حسين جميل وخدوري خدوري وعراك الزكم^(٤١) وزكية فتوح،^(٤٢) وكان الجميع يؤيدون قيادة كامل الجادرجي لرئاسة الحزب، وقد أشادوا بوطنيته وكفاحه في العمل الحزبي الديمقراطي. وكانت القوائم الثلاثة تحتوي على إسم كامل الجادرجي للهيئة المؤسسة للحزب. وقد أشاد الخطباء بثورة ١٤ تموز التي فسحت المجال أمام الحريات الديمقراطية، وأجازت العمل الحزبي بكل

حرية.^(٤٣) وقد بلغ عدد الأعضاء (٨٠٠٠) شخص، وحث بعض المسؤولين على جلب المزيد، وقد حُدد ١٩٦٠/٦/٣٠ لعقد المؤتمر الثاني للحزب لانتخاب الهيآت التفتيشية.^(٤٤)

وعلى الرغم من شعور الرأي العام بتحسن الأوضاع في البلاد، إلا أن معظم المواطنين توجسوا خيفة عند سماعهم ما سيحدث خلال إحتفالات ١٤ تموز من مصادمات بين الشيوعيين والبعثيين، وحدثت إضطرابات في شوارع بغداد.^(٤٥)

إختلف الأعضاء المؤسسون للحزب في تموز حول السياسة العامة التي انتهجها كامل الجادرجي، وما ترتب عليها من إنسحابات جماعية واستقالات كثيرة قَدَّماها معظم أعضاء الحزب البارزين وانضمامهم إلى الحزب الوطني التقدمي،^(٤٦) الذي لاقى تأييداً قوياً، وقد أُنذرت الحكومة كامل الجادرجي بأن يكون معتدلاً في عمله السياسي.^(٤٧)

في ١٩٦٠/١١/٢٣ عقد الحزب الوطني مؤتمره في قاعة الشعب. حضر الأعضاء من الأولوية العراقية كافة، ترأسه الجادرجي وحسين جميل وهديب الحاج حمود ومظهر العزاوي، وقد تحدث الجادرجي عن نضال كوادر الحزب ضد الحكومات السابقة وحكم نوري السعيد، وما تعرض له الأعضاء من اعتقالات وغلق جريدة الحزب ومساهمة الحزب في تشكيل جبهة

الأحداث والوقائع السياسية في العراق

الإتحاد الوطني،^(٤٨) وسريان التنظيم في القوات المسلحة قبل الثورة، وتطرق عن البعد القومي والعدوان الثلاثي على مصر.^(٤٩) وأكد سياسة الحياد والتمسك بالتضامن العربي على أساس الإتحاد الفدرالي. وتألّفت لجنة الإدارة من الأعضاء: كامل الجادرجي وهديب الحاج حمود وحسين جميل وعواد علي النجم ومظهر العزاوي وجعفر البدر والدكتور صادق مهدي السعيد وعبد الرحيم السعداوي. ولجنة التفتيش والرقابة من الدكتور علي غالب ياسين وعباس مهدي وتقّي الوزان وموسى حبيب وصالح عبد الوهاب.^(٥٠) وقد تجلّت سيطرة كامل الجادرجي والتابعين له على الحزب الوطني، وسعى لإلغاف نظر الرأي العام نحو خطورة الوضع القائم، وتصوره وضعاً متردياً لا يتفق مع المصلحة العامة، وكان يهدف إلى خلق تجمع معارض ضد السلطة بوصفها سلطة إستأثرت بالحكم، وجنحت نحو المركزية المستبدّة، فالجمهورية تخضع إلى نزعة عسكرية متسلطة، الأمر الذي دعى الحزب إلى أن يعد هذه الأوضاع خطراً على إستقرار البلاد، ولهذا كان يرى أنها معركة مصيرية لكيانه السياسي، وقد حاول الجادرجي أن يكون خصماً لكل سلطة^(٥١)، ويبدو أن هذه الشخصية تهوى المعارضة، خاصة بعد استقالة محمد حديد.

لقد سلك الجادرجي مسلكاً مضاداً لمقاومة السلطة، وناقش الحزب بمسألتين مهمتين، عدها حجر الزاوية، بل سبباً من أسباب معارضته، تناولت المسألة الأولى الحرية ومعناها في عرف الجمهورية. وتناولت الثانية أساس الديمقراطية في نهجها وسياستها، وأكد بأن الإختلاف الحاصل بينه وبين قادة الثورة لا يخرج عن نطاق هذه المسائل، ولا يبعد عن مفهومها.^(٥٢)

في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ إحتفل الحزب الوطني التقدمي - في منطقة البتاويين - وقد رفع الشعارات (الحزب الوطني يحيي نضال الشعب العربي في الجزائر وفلسطين وعمان من أجل الحرية والإستقلال، الحزب الوطني التقدمي يعمل من أجل صيانة النظام الجمهوري وتعزيز إستقلال البلاد). وألقى محمد حديد^(٥٣) خطاباً أشاد به إلى إنتصار الشعب العراقي وإجبار السلطة على إحباط مشروع معاهدة بورتسموث،^(٥٤) والأخذ بمبدأ الإنتخاب المباشر للمجلس النيابي. كما أشار بعض الأعضاء في كلماتهم لمسلسل الأحداث في العراق، والتي خُتمت بثورة ١٤ تموز.^(٥٥)

من جانب آخر، كان الحزب الإسلامي يعمل على كسب عطف الجماهير باعتباره حزباً قائماً على أساس نشر فضائل الإسلام وتقوية الدين والوقوف في وجه أولئك الفوضويين الذين استهزأوا بالقيم الإسلامية والقواعد الدينية وأرادوا

الأحداث والوقائع السياسية في العراق

تشويه الدين وتعاليمه السامية، من خلال الدعوة إلى الماركسية اللينينية، وفي ظروف المناهضة للشيوعية، وقد كان هنالك بعض المثقفين من مناطق بغداد لا يؤمنون بزج الدين بالسياسة، إلا أن القوميات الإسلامية الأخرى تؤيد الحزب الإسلامي وتدعو إليه بوصفه حزباً يدافع عن الإسلام ويقف في وجه الشيوعية.^(٥٦)

وفي ١٩٦٠/٧/٢٩ عقد الحزب الإسلامي مؤتمره الأول لانتخاب الهيئة الإدارية واللجان في

مقر جمعية الأخت المسلمة،^(٥٧) وكان الحضور بحدود ألفي شخص تقريباً من الألوية العراقية كافة، وألقى الملا عثمان عن السليمانية وحلجة، وإبراهيم عبد الله عن الموصل، ونور الدين الواعظ عن كركوك، وطالب الرفاعي عن النجف الأشرف، وقيس السلطان عن الناصرية. كلماتهم استعرضوا فيها الوضع العام بالعراق ونشاطات الحزب الإسلامي. وبعد إجراء عملية التصويت كان المرشحون لعضوية هيئة الإدارة^(٥٨):

ت	الاسم	المهنة	الإقامة
١-	الشيخ عبد الجليل إبراهيم	إمام وخطيب الرمادي	الرمادي
٢-	نعمان عبد الرزاق السامرائي	مدرس	بغداد
٣-	إبراهيم منير المدرس	معاون أخصائي زراعي	بغداد
٤-	وليد عبد الكريم الأعظمي	موظف	بغداد
٥-	فليح حسن الصالح	موظف	أربيل
٦-	سليمان محمد أمين	موظف	كركوك
٧-	طه جابر	إمام وخطيب	بغداد
٨-	فاضل دولان العاني	محامي	الفلوجة
٩-	عبد المجيد حمد ذهبية	محامي	بغداد
١٠-	فاضل عز الدين القاضي	موظف	بغداد
١١-	أمين حمدي اللطوف	موظف	بغداد
١٢-	كاظم سيد أحمد	مدرس	بغداد
١٣-	محمود أحمد الجبوري	موظف	بغداد
١٤-	صباح حسن	مدرس	بغداد
١٥-	خالد أحمد الزبيدي	موظف	بغداد
١٦-	عبد الله صالح	مهندس	بغداد
١٧-	صادق العوسج	مدرس	بغداد

في تموز ١٩٦٠ أصدر حزب البعث نشرة توجيهية خاصة بالأعضاء والتنظيم، إحتوت

شرحاً ودراسة تحليلية لمعنى (ثورية الحزب) و(القيادة الجماعية)، كتب عن الأولى بأن ثورية

الأحداث والوقائع السياسية في العراق

الحزب هي التحليل الواعي لإمكانات الحزب والظروف المحيطة به، والعضو الثوري هو ذلك الشخص الذي يحدد المعركة ونتائجها قبل الدخول فيها، على أن لا تتدخل في ذلك الإنذافات العاطفية. وفي الموضوع الثاني تفسير لمعنى القيادة الجماعية، وقد كتب عن حقوق العضو الحزبي وواجباته ومسؤولياته الحزبية، وخطورة الانحراف نحو الفردية، ووجوب السير في أبسط القضايا وأخطرها إلى أعلى المسؤوليات، وفق القيادة الجماعية والإيمان المطلق بذلك من الأعضاء.^(٥٩) ويبدو كان الهدف منها تحديد مسار العمل وثقافة كوادرهم.

في ٢٠ أيلول ١٩٦٠ وزع حزب البعث نشرات سرية بذكرى إعدام الضباط ناظم الطبقجلي ورفاقه، وقد شكلت السلطة مفارز من الأمن لمراقبة المحلات وتسيير الدوريات في شوارع بغداد. وفي الساعة ٨,٣٠ ليلاً - تقريباً - ألقت المفزة القبض على فتحي عبد الرضا الجواري - في محلة قهوة شكر - حاملاً ٢٣ نسخة من النشرات، وكراس بعنوان (بماذا تتسم حركتنا ودستور حزب البعث). وبعد التحقيق اعترف على زميله صباح حنا هنودي. وبعد التحري عُثر بدار كل منهما على مجموعة من النشرات والكتب وبعض الكتب اليسارية الممنوعة.^(٦٠)

وفي منطقة الشيخ عمر عثرت مفزة أخرى على عدد من النشرات، وألقت القبض على خضير

ياسين^(٦١) وهادي على السوداني^(٦٢) وسامي خليل^(٦٣) وحكمت سليمان داود^(٦٤)، وبعد إجراء التحري عُثر على مجموعة من النشرات وكراس للحزب، وفي منطقة الدورة - تل محمد قبضت المفزة على (عبد الله هيجل وخلف جبار محمد)^(٦٥) وبحوزتهم نشرة واحدة، كما وجدت عدداً من النشرات معلقة على الجدران، وفي منطقة المشتل - بغداد الجديدة ألقت المفزة القبض على جمعة الزبيدي^(٦٦) وبحيازته خمسة عشر منشوراً، وبعد التحري عُثر في مسكنه على عدد من الكرايس والكتب التي تخص البعث وكتاب ممنوع بعنوان (أبو الثورة للعقيد رفعت الحاج سري)، وعلى ورقة محررة بخط اليد وبعض العبارات والشعارات وأرقام السيارات التابعة لمديرية الشرطة. وأخيراً في منطقة الرحمانية بجانب الكرخ، ألقت الشرطة القبض على عباس صالح^(٦٧) وعلي حسين^(٦٨) يطالعان بنشرة تابعة للقوميين العرب.^(٦٩)

في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٠ جرت الإتصالات بين الفئات المتمثلة بحزب البعث والقوميين العرب والتركمان والإخوان المسلمين في الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية للإشتراك في إنتخابات إتحاد الطلبة العام على طريقة توزيع المهام وحسب نسبة كل فئة. وبعد أن حصل الإختلاف على عدد المرشحين، تقرر إصدار القائمة الطلابية الموحدة، وقد وُزعت القوائم

الأحداث والوقائع السياسية في العراق

بحسب أسماء الطلبة الذين يمثلون الفئات المختلفة على الكليات كافة، وحاولت حركة القوميين - وبمساعدة هذه الفئات - إتخاذ موقفاً موحداً ضد الشيوعيين ونشاطاتهم.^(٧٠)

وتماشياً مع الأحداث العربية وزع حزب البعث مجموعة من النشرات في ١٠ كانون الأول ١٩٦٠ في معظم الكليات في بغداد بذكرى الإعتداء الثلاثي على مصر، تضمنت تمجيذاً لأبناء بور سعيد وصمودهم أمام العدوان الثلاثي، وقد وصفت النصر إنتصاراً للقومية العربية على أعدائها، وأشادت بالكفاح العربي ضد الإستعمار، وخُتمت النشرة بالتحية إلى جمال عبد الناصر، كما علق البعثيون اللافتات في كلية الطب بإسم الشباب العربي وبالعناوين الآتية^(٧١):

- ١ - بالكفاح الثوري تتحقق الوحدة والإشتراكية.
- ٢ - معركة العروبة في بور سعيد أكدت أن الأمة العربية وحدة لا تتجزأ.
- ٣ - يوم النصر في بور سعيد يوم إنتصار القومية العربية.

عبد الكريم قاسم وتوجهاته القومية:

خلال المدة الأولى لقيام الثورة، كانت معالم سياسة عبد الكريم غير واضحة، بسبب انشغاله في إدارة الدولة وتصفية خصومه والحركات المضادة لنظامه. وخلال عام ١٩٦٠ بدأ المجتمع العراقي يلمس هذه السياسة الداخلية أو

الخارجية من خلال التصريحات أو الخطابات التي كان يلقيها في كثير من المناسبات أو النشاطات الوطنية، وبمناسبة الأول من أيار^(٧٢) ٢٩ نيسان ١٩٦٠، ألقى عبد الكريم خطاباً دعا فيه الشعب العراقي إلى التكتاف ورص الصفوف وعدم التفرقة، وأشار إلى التعاون العربي وسياسة العراق الدولية، كما تحدث عن بعض السفارات التي تعمل لصالح الإستعمار، وأشار إلى من يتردد عليها من الأحزاب السياسية، و قد أشار كثير من المواطنين إلى السفارة الروسية وتابعها، وفيما يتعلق بفتوى رجال الدين أوعز عبد الكريم قاسم إلى السلطات المختصة بإجراء التحقيق والتأكد من جنسياتهم وعلاقتهم بالعراق، إلا أن أغلب المواطنين إستأوا من توجهات السلطة نحو رجال الدين، لاسيما إن غالبية الشعب يعتقد بأن هؤلاء العلماء وآباءهم سكنوا العراق منذ عشرات السنين، وهم لا يقصدون من أعمالهم وفتاويهم إلا خدمة الدين الإسلامي والمسلمين.^(٧٣)

سادت الأوساط الإجتماعية والسياسية إرتياحاً من مساعي عبد الكريم وعمله المتواصل في اتخاذ الإجراءات لاستقرار البلاد، وأكد المواطنون على تثبيت دعائم الأمن والقضاء على عناصر الفساد والشغب، والعمل على إفشال مخططاتهم الهادفة إلى تقويض أركان الدولة، ومن البديهي فسر الشيوعيون والقوميون تلك الإجراءات بحسب

الأحداث والوقائع السياسية في العراق

أهوائهم ومصالحهم، ومن جانب آخر طرأ تحسن في العلاقات العراقية المصرية من خلال وساطة الملك محمد الخامس^(٧٤)، وكان من ثمارها موافقة العراق على حضور مؤتمر بيروت في حزيران ١٩٦٠^(٧٥).

أكد عبد الكريم قاسم على اتخاذ الخطوات المهمة التي تساعد على تحسن وضع العراق الداخلي والخارجي، مشيراً إلى نشاط الأحزاب، على أن يكون عاملاً مساعداً لاستقرار البلاد وعلاقاته العربية^(٧٦)، وقد اهتم القوميون المعتدلون بتوجيهات عبد الكريم لما أشار إليه باختيار يوم للطفل العربي، وقد استاء الشيوعيون من هذه السياسة مؤكدين على أنها للإستهلاك الداخلي وإرضاء القوميين رمزياً^(٧٧).

أكد هديب الحاج حمود في مقال حول توجهات الحكومة بإزالة الخلافات مع الجمهورية العربية المتحدة، ولاسيما بعد أن وافق العراق على حضور إجتماعات الجامعة العربية في بيروت، وبعد التصريح الذي أدلى به جمال عبد الناصر في أثينا^(٧٨)، والذي جاء فيه: (إن الخلافات مع العراق هو خلاف الأخوة في العائلة الواحدة). وأكد القوميون بأن التكاتف الذي سرى بين صفوفهم كان السبب في إتجاه الأوضاع في البلاد ضمن المحيط العربي ومكافحة الشيوعيين بتوجهاتهم الأممية، ولا يكتّم الأخير عدم ارتياحهم من سياسة عبد الكريم الخارجية^(٧٩).

والتي عبر عنها المواطن (جاسب محمد علوان)^(٨٠) حينما صرخ بوجه السفير اللبناني (جميع العرب خونة)^(٨١)، ويبدو أن توجيهات الحكومة العراقية - باتجاه توطيد العلاقات مع الدول العربية - كانت لخلق التوازن في الصراع العقائدي بين القوميين والشيوعيين، وعدم طغيان فئة على فئة أخرى في البلاد.

وقد ظهر ذلك جلياً حينما اتحد القوميون والشيوعيون بجانب تصريحات عبد الكريم بشأن المفاوضات مع شركة النفط حول إيقاف الإنتاج في حقل الرميلة وتخفيضه من حقول الزبير بمعدل خمس ملايين طن سنوياً، والذي كان بتدبير مقصود من الحكومة البريطانية، للضغط إقتصادياً على الحكومة العراقية لغرض إخراجها قبل الدخول بالمفاوضات في ١٥ آب ١٩٦٠. ولكي ترضى بواقع الحال إذا ما أصرت على زيادة حصتها في المفاوضات، وكان لدى الشركة من الحجج بقضايا جانبية لها علاقة بالأوضاع السياسية داخل البلاد قد تطرحها أثناء المفاوضات^(٨٢). وفيما يتعلق بالعلاقات الإقليمية الدولية، كان العراق سعى لتوطيد علاقات متوازنة، خاصة مع إيران، على الرغم من اعترافها بـ(إسرائيل)، بحكم المصالح المشتركة، والتي كان من أبرزها تدفق الزوار الإيرانيين على العتبات المقدسة، وأثرها المثمر في الإقتصاد العراقي وزيادة النقد الأجنبي في الأسواق

الأحداث والوقائع السياسية في العراق

٣- يرى أصحاب الفقه الدستوري من العراقيين إنه لابد من انبثاق لجنة عليا تسمى (اللجنة الإستشارية العليا) لوضع مسودة الدستور الدائم، على أن تضم هذه اللجنة بين دفتيها كبار رجال القانون والخبراء الدستوريين بالإشتراك مع رجال السلطة.

٤- أن تكون لهذه اللجنة صفة شعبية ووطنية معروفة تستمد شعبيتها من مواقفها الوطنية التي تميزت بها هذه الشخصيات الوطنية أو القانونية من مختلف محطات التاريخ العراقي.

٥- إن العبرة في نزاهة اللجنة وفي سعة إدارتها للموضوع واختصاصاتها العلمية والقانونية، لا العبرة في كثرة عددها واختلافاتهم.

٦- يجب أن تكون قواعد الدستور الجديد واضحة، بحيث تأخذ اللجنة بنظر الاعتبار المقاييس والإعتبارات الوطنية كافة لكل أبناء الشعب.

٧- يجب أن لا تأخذ بدساتير البلاد الأخرى التي تختلف في طبيعة البلاد وأمانيتها القومية.

٨- أن يكون الدستور مدروساً دراسة علمية حقيقية وواقعية تستمد جذورها من أمانى الشعب.

٩- عدم الأخذ بنظرية الطفرة لتبديل الأوضاع القائمة في البلاد عن طريق تعيين قواعد الدستور، وقد تؤدي مثل هذه الطفرات إلى عثرات في المستقبل، كما حدث في تركيا حين

العراقية^(٨٣)، ويبدو أن هدف عبد الكريم قاسم هو بناء علاقات متوازنة ذات بعد إقتصادي عربي وإقليمي بما يخدم مصلحة البلاد. وفي مجال التعليم أكد عبد الكريم أن سياسة التعليم يجب أن تكون بعيدة عن الميول والإتجاهات وعلى وفق مصلحة الجيل الناشئ، ورأى أن ينصهر كل العراقيين في بودة واحدة، والحفاظ على كيان الدولة والإلتفاف مع الدول العربية، وأضاف في مؤتمر التربية والتعليم - الذي كان خليطاً من مختلف المبادئ والعقائد والإجتهاادات - إن العراق جزء من هذه الأمة^(٨٤)، وقد يبدو من مواقف عبد الكريم إنه كان يهدف إلى الإستقرار والهدوء، بما يخدم العمل الجاد للنهوض بمؤسسات الدولة بعيداً عن التوجيهات الأممية. وفي نهاية عام ١٩٦٠، إهتم المثقفون والأساتذة المختصون في موضوع الدستور للبلاد. وقد طُرحت كثير من النظريات الدستورية المختلفة على أن يؤخذ في مضمونها الإعتبارات الآتية^(٨٥):

١- يجب أن يستمد الدستور الجديد الروح التشريعية من الدستور المؤقت، على أن لا يخرج عن فحواه أو معناه.

٢- يجب الأخذ بنظرية (صلابة الدستور)، إذ إن طبيعة البلاد لا تؤمن في تعديل بنود الدستور بين مدة وأخرى.

الأحداث والوقائع السياسية في العراق

أراد مصطفى أتانورك إعتبار الشعب التركي من الشعوب الأوربية.

١٠- يجب اختيار الوقت المناسب لإعلان الدستور.

١١- يجب أن تتصل اللجنة - واصمة الدستور - بمختلف طبقات الشعب، بما فيها المنظمات المدنية وطبقة التجار والمتقنين لتستأنس بأرائهم والوقوف على رغباتهم الشخصية لتحديد الحقوق التي تؤمن لهم الحرية والعيش في ظل الدستور.

١٢- يجب إيقاف المحاكم العرفية ومحكمة الشعب قبل إعلان الدستور.

١٣- بما أن وضع الدستور الدائم - من حيث وصفه أو إعلانه - له صلة كبيرة في أمن البلاد واستقرارها خلال المدة الإنتقالية، لذا يجب أن يُنظر إلى هذه المدة بمنظار الدقة والحذر.

إلا إن هذه المسيرة نجمت عنها خلافات وانشقاق أدى إلى تفتت الجبهة الوطنية وتناحر الأحزاب السياسية واستفحال المظاهر الشوفينية والإنفصالية.

الخلاصة

في السنة الثانية من ثورة تموز ١٩٥٨ - وبغض النظر عن طبيعة التغيير الذي حصل بإنقلاب أو ثورة، بما يتفق مع حقوق الإنسان وفرديته التي لا ترتبط بالمصير الإجتماعي والتطور البشري - ظهرت شعارات وقواعد جديدة في مسيرة البلاد بتفاصيل موضوعية لتلك القواعد

الثابتة للثورة التي انسجمت مع طموحات العراقيين التي تناغمت مع السلطة في توجهاتها السياسية الداخلية والخارجية. كان المجتمع أكثر تقبلاً للمنحى الديمقراطي الذي أبدت السلطة إستعداداً للنظر في إعادة القوانين والتشريعات التي تقف أمام تطور المجتمع، والمحافظة على أمنه واستقراره بما ينسجم مع توجهاته الوطنية والقومية. كانت الأحداث والتطورات - في بغداد - نتاج الظروف الموضوعية التي انبثقت من التناقضات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، والتي دفعت القوى السياسية إلى تعميق واتساع حجمها في الساحة السياسية الداخلية، والتي أصبحت منعطفاً مهماً في تأريخ العراق وعلاقاته الدولية، كما اتّسمت بالطابع الوطني من خلال تطهير جهاز الدولة وإبعاد العناصر المرتبطة بالنظام الملكي، وتبني سياسة عربية من خلال مواقفها، إلى جانب القضايا الإقليمية. وبناء علاقات متوازنة دولياً، والتي كانت واضحة في سياسة عبد الكريم قاسم في نهاية سنة ١٩٦٠. وقد أخذت مسيرة الأحداث في تغيير المجتمع من خلال اهتمامها بالتعليم ومؤسساته التربوية وإقرارها قانون الإصلاح الزراعي، وعملت على إقامة المشاريع الصناعية والزراعية، وشرعت قانون الجمعيات والحياة الحزبية، بما يضمن وحدة البلاد وتطور مجتمعه.

الهوامش والمصادر

(١) عبد الكريم قاسم بن محمد بن عثمان الفضلي الزبيدي (١٩١٤-١٩٦٣) من أهالي منطقة الفضل في بغداد، سكن مع أخواله في قضاء الصويرة في لواء الكوت - جنوب بغداد - بعد وفاة والده، رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع وكالة في العراق من ١٤ تموز ١٩٥٨ ولغاية ٨ شباط ١٩٦٣، وكان عضواً في تنظيم الضباط الأحرار.

(٢) دار الكتب والوثائق العراقية وسأمرز لها بالرمز (د.ك.و)، د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٠، المرقم بلا، الموضوع، الأسواق المحلية، ص ٣١.

(٣) أسست عام ١٩٥٨ بأمر من عبد الكريم قاسم بموجب المرسوم الجمهوري المرقم ١٨ في ٢٠ تموز ١٩٥٨ المعدل في المرسوم المرقم ١٦٤ في ١٥ آب ١٩٥٨ برئاسة العقيد فاضل عباس المهدي وعضوية المقدم عبد الهادي الراوي والمقدم فتاح الشالي والمقدم شاكر محمود السلام والرئيس الأول - الرائد - إبراهيم عباس اللامي والرئيس الأول كامل الشماخ عضواً إحتياطاً.

(٤) د.ك.و. رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٦٣ في ٣ كانون الثاني ١٩٦٠، الموضوع: تشكيل الأحزاب السياسية، ص ٣٩.

(٥) في ٣ نيسان ١٩٦٠ حدثت جريمة قتل في لواء أربيل، ذهب ضحيتها أحمد عبد الرحمن خلال عودته من برزان، وبعد التحقيق - من قبل الشرطة - تعهد شيوخ وأغوات برزان إظهار القاتل والمحرضين على

ارتكاب الجريمة، وهذا الحادث كشف أموراً في غاية الأهمية، حينما قام محمد آغا صالح مبركة سور ي بالتوسط للصلح ما بين الملا مصطفى البرزاني ورشيد لولان. ذهب محمد آغا صالح إلى محمد خليفة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٦٠ ومكث عنده يومين، وقد أشيع بين الأكراد بصورة سرية بأن عبد الكريم قاسم حاول الإنفتاح على الدول العربية، ودعم مشروع إنشاء جمهورية فلسطينية، ولذلك أقر الأكراد أن لا يكون الإعتماد على رئيس الوزراء، وعليهم تشكيل جمهورية كردية إنفصالية. وفي ٢٧ نيسان ١٩٦٠ طلب شيوخ برزان إلى بعض رجال مبركة سور والمناطق المجاورة الحضور إليهم لأمر هام، ولأجل الوقوف على حقيقة هذا الإجتماع وأسبابه، فقد أوعزت وزارة الداخلية إلى معتمدها - في أربيل - الإتصال بمحمد آغا صالح بصورة سرية، لكشف الحقيقة، وقد أفاد محمد آغا بأن الشيخ مصطفى الشيخ محمد آغا من سكان قرية ولاشا (ناحية كلاله) طلبه للحضور حول إتفاق الشيوخ والأغوات الأكراد علة تشكيل جمهورية كردية، بعد أن يتم الإنسحاب من عبد الكريم قاسم، بحجة ضعف إدارته للبلاد وميوله إلى الدول العربية وبالوقت نفسه حضر من راوندوز الشيخ عبد الله أحد سكان قرية زيني، ونزل ضيفاً بدار الشيخ مصطفى الشيخ محمد آغا وطالبه بالإتضمام، وقال الشيخ عبد الله أنه جاء بأمر من إبراهيم آغا ما منداغا رئيس عشيرة بلياس - في رانية - كما ذهب إلى رشيد لولان وعرض عليه طلب شيوخ برزان الذين طالبوا الأكراد أن يتولى زعامة الحركة مصطفى البرزاني، وقد باشر الأكراد بتوجيه الإتهام إلى عبد الكريم قاسم بأنه حرّض الزبياري ضد البرزاني بواسطة إسماعيل عبادي عن أن عبد الكريم أوعد زبياري بأن يدفع لهم أربعين ألف دينار وتزويدهم بالسلاح. وكان الإعتقاد - لدى

الداخلية في ٢٧ حزيران ١٩٥٩، الموضوع: الشبيبة العراقية، ص ٥٦٣.

(١١) أصدرت حكومة الثورة قانون إجازة الأحزاب السياسية في البلاد، المصدر نفسه، ص ٥٦٤.

(١٢) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٤٤٦٠ في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٠، الموضوع: الكتل الشيوعية المتخاصمة، ص ٤٢.

(١٣) د.ك.و، رقم الملف ع-٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٧٧٣ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٠، الموضوع: نشاط القوميين، ص ٦٣.

(١٤) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٢٤٤٧ في ١٢ آذار ١٩٦٠، الموضوع: مقابلة المحامين مع عبد الكريم

قاسم، ص ١١٣.

(١٥) مذكرة مديرية الشرطة العامة في ٢٦ آذار ١٩٦٠، وزارة الداخلية.

(١٦) د.ك.و، رقم الملف ٢٣/٤/٢، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٢٩٣٨ في ٢٦ آذار ١٩٦٠، الموضوع: تشكيل جبهة، ص ١٦٤.

(١٧) د.ك.و، رقم الملف ٢٣/٤/٢، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٣٧٢٠ في ١٨ نيسان ١٩٦٠، الموضوع: مفاوضات سرية بين الشيوعيين والبعثيين، ص ١٨١.

(١٨) الحضارة (جريدة)، بغداد، العدد ٥٣، ٢٣ نيسان ١٩٦٠.

(١٩) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٤٠٠١ في ٢٦ نيسان ١٩٦٠، الموضوع: نشرات دينية، ص ١٩٨.

البرزانيين - بأن بإمكان سحب الزبياري إلى صفوفهم بعد إعلان حركة العصيان. هذه كانت بداية الانفصال في شمال الوطن. د.ك.و رقم الملف ٢٧/٧/٦، مذكرة مدير الشرطة العام إلى وزارة الداخلية المرقم ٣٨٦ في ٣ أيار ١٩٦٠، الموضوع: حركة العصيان، ص ٥١.

(٦) سبق وأن قدمته بريطانيا إلى هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ عن طريق لجنة التقسيم، المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٧) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٤٤٢ في ١٧ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: جريدة المبدأ، ص ٥٥٠. ومن الجدير بالذكر، خص عبد الكريم جريدة المبدأ عند عودته مع مندوب جريدة الزمان لإعطائها نبأ صدور قانون الجمعيات والأحزاب.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٩٨٤٦ في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٠، الموضوع: تطبيق الشريعة الإسلامية، ص ٨٦٣.

(١٠) جماعة زكي خيري ورفاقه. ومن الجدير بالذكر، في الأيام الأولى من ثورة ١٩٥٨ إتخذ الشيوعيون (إتحاد الشعب) مقرات إتحاد الشبيبة في مناطق بغداد بمثابة تنظيمات حزبية علنية لهم لجمع التبرعات وتسليم النشرات والمطبوعات، ولهذا لم تكن تنظيمات إتحاد الشبيبة - منذ الأشهر الأولى للثورة حتى تموز ١٩٥٩ - سوى جزء من تنظيمات حزب إتحاد الشعب، وقد أصيبت الشبيبة بانتكاسة أفقدتها وجودها كمنظمة إجتماعية للشباب في العهد الجمهوري. د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة

الثاني ١٩٦٠، الموضوع: إنتخابات الهيئة الإدارية للحزب الشيوعي العراقي ، ص ٩١١.

(٢٩) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١٠٧٥٢ في ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٠، الموضوع: مظاهرة الشيوعيين، ص ١٠١٥.

(٣٠) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١٢٤٠٢ في ٢٢ كانون الأول ١٩٦٠، الموضوع: تأجيل إنتخاب أعضاء اللجنة، ص ٥٨٢.

(٣١) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١٠٣١ في ٣ شباط ١٩٦٠، الموضوع: بيان القوميين العرب، ص ٢١١.

(٣٢) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٢١٧٦ في ٥ آذار ١٩٦٠، الموضوع: الأفكار القومية، ص ٢٦١.

(٣٣) العقيد فاضل عباس المهداوي: وُلد في بغداد ١٩١٥، خريج الكلية العسكرية، دورة القادة، تخرج عام ١٩٤٠، رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة، من الضباط الأحرار، المصدر نفسه، ص ٢٦٥.

(٣٤) العقيد وصفي طاهر البياتي: وُلد في قضاء النعمانية - مدينة الكوت ١٩١٨، أحد أبرز قادة ثورة ١٩٥٨، من الضباط الأحرار، المصدر نفسه، ص ٢٦٥.

(٣٥) العقيد ماجد محمد أمين: وُلد في قضاء النعمانية - لواء الكوت ١٩٢٢، المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

(٣٦) الوحدة (نشرة)، بغداد، العدد ١ السنة الثانية، حزيران ١٩٦٠.

(٣٧) أصدرت حركة القوميين بياناً جاء فيه: مع خيوط الفجر في العشرين من أيلول عام ١٩٥٩ أعدم النظام ثلاثة عشر ضابطاً: ١- الزعيم الركن ناظم الطبقيلي.

(٢٠) د.ك.و، رقم الملف ٦٠، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٤٠٣٨ في ٢٧ نيسان ١٩٦٠، الموضوع: موقف السلطة من الأحداث، ص ٢٠٣.

(٢١) خلال الإجتماع قام المدعو (كريم) شاهراً مسدسه قائلاً: "الذي لا يؤيد زكي خيرى سأطلق النار عليه".

(٢٢) د.ك.و، رقم الملف أ.د/٦٣، مذكرة مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٣٧٩ في ٧ أيار ١٩٦٠، إجتماع، ص ٧٠، وقد حرصت جماعة زكي خيرى بأن الجهات المسؤولة في الدولة لا يرضيها التفاهم بين الجبهتين.

(٢٣) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٤٧٧٩ في ١٨ ايار ١٩٦٠، الموضوع: الحزب الشيوعية، ص ١٩٨.

(٢٤) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٥٢٥٧ في ٣٠ ايار ١٩٦٠، الموضوع: إجتماع، ص ٢٠٣.

(٢٥) عامر عبد الله، جمال الحيدري، خالد إسلام، د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٥٦٤٥ في ١٤ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: مفاوضات، ص ٥٧١.

(٢٦) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٦٠٠١ في ٢٦ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: إجتماع، ص ١٩٨.

(٢٧) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١٠٠٨١ في ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٠، الموضوع: سياسة إتحاد الشعب، ص ١٩٨.

(٢٨) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١٠٧٤٧ في ١٢ تشرين

(٤٣) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٤٤٠٨ في ٩ ايار ١٩٦٠، الموضوع: المؤتمر الأول للحزب الوطني، ص ٢٣١.

(٤٤) تواصل جماعة محمد حديد عقد إجتماعاتها في شقة خدوري خدوري في عمارة عبد الوهاب مرجان، والخلاف بين كامل الجادرجي ومحمد حديد قائماً على الرغم من اللقاءات بينهما، المصدر نفسه.

(٤٥) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٦١٢٥ في ٢٩ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٣١١.

(٤٦) أسسه محمد حديد، المنشق عن الحزب الوطني الديمقراطي.

(٤٧) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١١٢٦٧ في ٥ تموز ١٩٦٠، الموضوع: انسحاب أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٣٧٣.

(٤٨) ضمت الجبهة مختلف الأحزاب السرية والعنيفة، للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها.

(٤٩) حرب شنتها كل من بريطانيا وفرنسا و(إسرائيل) على جمهورية مصر العربية بعد تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ في عهد جمال عبد الناصر.

(٥٠) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١١٢٤١ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٠، الموضوع: مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي، ص ١٠٦١.

٢- العقيد رفعت الحاج سري. ٣- المقدم الركن علي توفيق. ٤- المقدم الركن عزيز أحمد شهاب ٥- الرئيس الأول توفيق يحيى أنجا. ٦- الرئيس الأول يحيى الحاوي. ٧- الرئيس الأول مجيد الجلي. ٨- الرئيس الركن داود سيد خليل. ٩- الرئيس زكريا طه. ١٠- المقدم إسماعيل هرمز. ١١- العقيد خليل سلمان. ١٢- الملازم الأول حازم خطاب. ١٣- الرئيس هاشم الموسوي، وذلك بعد محاكمات سورية. وفي ٢٥ آب ١٩٥٩ إعدام: ١- الرئيس الركن نافع داود. ٢- الرئيس محمد أمين عبد القادر. ٣- الملازم الأول سالم حسين. ٤- الملازم مظفر صالح. ٥- الملازم محسن عموري. ٦- المناضل فاضل الشقرة. كما أعدم: ١- العقيد الطيار عبد الله ناجي. ٢- الرئيس الطيار قاسم العزاوي. ٣- الملازم الطيار أحمد عاشور. ٤- الملازم الطيار فاضل ناصر، وقد أعدم هؤلاء بعد حركة الشواف، بيان (نشرة)، بغداد، كلا، السنة الثانية، ١٤ تموز ١٩٦٠. (٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٣٩٠٦ في ٧ نيسان ١٩٦٠، الموضوع: خلاقات الأحزاب، ص ١٥١.

(٤٠) يرى الجادرجي تجميد الأحزاب خلال المدة السابقة خطوة أدت إلى تفرقة الصف ودخول الحزب الوطني في معركة جانبية مع اليساريين الشيوعيين، كان الحزب في غنى عنها. د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٣٣٤٢ في ٩ نيسان ١٩٦٠، الموضوع: الحزب الوطني الديمقراطي، ص ١٦٣.

(٤١) من كتلة محمد حديد.

(٤٢) من القائمة المستقلة.

- (٥١) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٤٧٧٦ في ١٨ ايار ١٩٦٠، الموضوع: سياسة الجادرجي، ص ١٠٦١.
- (٥٢) المصدر نفسه.
- (٥٣) رئيس الحزب الوطني التقدمي، المصدر نفسه.
- (٥٤) معاهدة بين المملكة العراقية والمملكة المتحدة، جرى التوقيع عليها في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ في ميناء بورتسموث جنوبي بريطانيا.
- (٥٥) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١١٢٩١ في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٠، الموضوع: إحتفالات الحزب الوطني التقدمي، ص ١٣٠٠.
- (٥٦) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٤٧٧٩ في ١٨ ايار ١٩٦٠، الموضوع: الأحزاب، ص ٣٨١.
- (٥٧) في محلة الكسرة في بغداد، المصدر نفسه.
- (٥٨) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٧٢١٤ في ٣١ تموز ١٩٦٠، الموضوع: المؤتمر الإسلامي العراقي، ص ٨٣١.
- (٥٩) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٧٨٣٠ في ١٢ نيسان ١٩٦٠، الموضوع: نشرات توجيهية، ص ٤٠٢.
- (٦٠) لتوزيعها على السيارات والدور المفتوحة في بعض مناطق بغداد، المصدر نفسه.
- (٦١) طالب في متوسطة اليرموك، المصدر نفسه.
- (٦٢) مصور في ستوديو التحرير، المصدر نفسه.
- (٦٣) عامل أنابيب الماء، وكان بحوزته مسدس برونيك بداخله ست إطلاقات، المصدر نفسه.
- (٦٤) طالب في متوسطة اليرموك، المصدر نفسه.
- (٦٥) من أهالي المنطقة، المصدر نفسه.
- (٦٦) طالب مدرسة، وخلال طريقه إلى مركز الشرطة - وأمام مقهى ١٤ تموز - تجمع عليهم أكثر من خمسين شخصاً من رواد المقهى هربوا المقبوض عليه، إلا أن مفرزة أخرى من الأمن في بغداد الجديدة تمكنت من مساعدة المفرزة الأولى وألقت القبض عليه ثانية، المصدر نفسه.
- (٦٧) طالب في ثانوية جمعية المعلمين، المصدر نفسه.
- (٦٨) مستخدم في وزارة الصحة، المصدر نفسه.
- (٦٩) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٨٨١٥ في ٢٠ أيلول ١٩٦٠، الموضوع: نشاط حزب البعث، ص ٤٠٢.
- (٧٠) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١٢٦٢١ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٠، الموضوع: إنتخابات إتحاد الطلبة، ص ١٢٠١.
- (٧١) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١١٩٢١ في ١٢ كانون الأول ١٩٦٠، الموضوع: نشرات بعثية، ص ١٥١١.
- (٧٢) حفلة نقابة العمال في قاعة الشعب ببغداد.
- (٧٣) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٥٤١٠ في ٧ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: سياسة عبد الكريم، ص ٧١٠.
- (٧٤) ملك المملكة المغربية.
- (٧٥) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٥٤١٠ في ٧ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: سياسة عبد الكريم، ص ٧١٧.
- (٧٦) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٥٤١٠ في ٧ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: سياسة عبد الكريم، ص ٧٢١.

(٨٥) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١٢٤٤٢ في ٢٥ كانون الأول ١٩٦٠، الموضوع: الدستور الدائم، ص ٥.

المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

الوثائق العراقية:

وثائق وزارة الداخلية العراقية:

١- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٠، المرقم بلا، الموضوع، الأسواق المحلية.

٢- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٦٣ في ٣ كانون الثاني ١٩٦٠، الموضوع: تشكيل الأحزاب السياسية.

٣- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، مذكرة مدير الشرطة العام إلى وزارة الداخلية المرقم ٣٨٦ في ٣ أيار ١٩٦٠، الموضوع: حركة العصيان.

٤- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٤٤٢ في ١٧ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: جريدة المبدأ.

٥- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٩٨٤٦ في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٠، الموضوع: تطبيق الشريعة الإسلامية.

٦- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية في ٢٧ حزيران ١٩٥٩، الموضوع: الشبيبة العراقية.

(٧٧) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٥٤٦٢ في ٨ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: مهرجان الطفل العربي، ص ٧٢٩.

(٧٨) عاصمة اليونان.

(٧٩) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٥٨١٦ في ١٩ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: سياسة عبد الكريم مع الدول العربية، ص ٧٩٣. ومن الجدير بالذكر إستتكر الشيوعيون الحكم الصادر من المجلس العرفي العسكري الثاني على جريدة صدى الأحرار واتحاد الشعب بإيقاف صدورهما.

(٨٠) من تنظيمات الحزب الشيوعي.

(٨١) بعد انتهاء العرض العسكري في ١٤ تموز ١٩٦٠ وتفرق المدعوون من ساحة التحرير، حصل الحادث مع السفير اللبناني في منطقة سيد سلطان علي ببغداد؛ د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١١٨٢٧، الموضوع: إعتداء على السفير اللبناني، ص ٢٦١.

(٨٢) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٦٩٢٥ في ٢٤ تموز ١٩٦٠، الموضوع: تصريحات عبد الكريم، ص ٢٣٠.

(٨٣) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٧٢١٥ في ٣١ تموز ١٩٦٠، الموضوع: العلاقات الدولية، ص ٢٠٤. وقد توجه يوسف الطائي (جريدة الثورة) إلى أوروبا ومنها إلى القاهرة لمحادثة المصريين على مواقفهم ضد العراق بالوقت الذي كانوا يبحثون فيه عن التعاون العربي.

(٨٤) د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٨٧٦٦ في ١٩ أيلول ١٩٦٠، الموضوع: التربية والتعليم في سياسة عبد الكريم، ص ٨٧٠.

- ١٥- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٤٧٧٩ في ١٨ أيار ١٩٦٠، الموضوع: الحزب الشيوعية.
- ١٦- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٥٢٥٧ في ٣٠ أيار ١٩٦٠، الموضوع: إجتماع.
- ١٧- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٥٦٤٥ في ١٤ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: مفاوضات.
- ١٨- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٦٠٠١ في ٢٦ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: إجتماع.
- ١٩- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١٠٠٨١ في ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٠، الموضوع: سياسة إتحاد الشعب.
- ٢٠- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١٠٧٤٧ في ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٠، الموضوع: إنتخابات الهيئة الإدارية للحزب الشيوعي العراقي.
- ٢١- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١٠٧٥٢ في ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٠، الموضوع: مظاهرة الشيوعيين.
- ٢٢- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١٢٤٠٢ في ٢٢ كانون الأول ١٩٦٠، الموضوع: تأجيل إنتخاب أعضاء اللجنة.
- ٢٣- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١٠٣١ في

- ٧- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٤٤٦٠ في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٠، الموضوع: الكتل الشيوعية المتخاصمة.
- ٨- د.ك.و، رقم الملف ع-٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٧٧٣ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٠، الموضوع: نشاط القوميين.
- ٩- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٢٤٤٧ في ١٢ آذار ١٩٦٠، الموضوع: مقابلة المحامين مع عبد الكريم قاسم.
- ١٠- د.ك.و، رقم الملف ٢٣/٤/٢، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٢٩٣٨ في ٢٦ آذار ١٩٦٠، الموضوع: تشكيل جبهة.
- ١١- د.ك.و، رقم الملف ٢٣/٤/٢، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٣٧٢٠ في ١٨ نيسان ١٩٦٠، الموضوع: مفاوضات سرية بين الشيوعيين والبعثيين.
- ١٢- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٤٠٠١ في ٢٦ نيسان ١٩٦٠، الموضوع: نشرات دينية.
- ١٣- د.ك.و، رقم الملف ٦٠، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٤٠٣٨ في ٢٧ نيسان ١٩٦٠، الموضوع: موقف السلطة من الأحداث.
- ١٤- د.ك.و، رقم الملف أ.د/٦٣، مذكرة مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٣٧٩ في ٧ أيار ١٩٦٠، إجتماع، ص ٧٠، وقد حرصت جماعة زكي خيري بأن الجهات المسؤولة في الدولة لا يرضيها تفاهم بين الجبهتين.

في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٠، الموضوع:
إحتفالات الحزب الوطني التقدمي.

٣٢- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٤٧٧٩ في ١٨ ايار ١٩٦٠، الموضوع: الأحزاب.

٣٣- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٧٢١٤ في ٣١ تموز ١٩٦٠، الموضوع: المؤتمر الإسلامي العراقي.

٣٤- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٧٨٣٠ في ١٢ نيسان ١٩٦٠، الموضوع: نشرات توجيهية.

٣٥- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٨٨١٥ في ٢٠ أيلول ١٩٦٠، الموضوع: نشاط حزب البعث.

٣٦- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١٢٦٢١ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٠، الموضوع: إنتخابات إتحاد الطلبة.

٣٧- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١١٩٢١ في ١٢ كانون الأول ١٩٦٠، الموضوع: نشرات بعثية.

٣٨- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٥٤١٠ في ٧ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: سياسة عبد الكريم.

٣٩- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٥٤١٠ في ٧ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: سياسة عبد الكريم.

٣ شباط ١٩٦٠، الموضوع: بيان القوميين العرب.

٢٤- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٢١٧٦ في ٥ آذار ١٩٦٠، الموضوع: الأفكار القومية.

٢٥- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٣٣٤٢ في ٩ نيسان ١٩٦٠، الموضوع: الحزب الوطني الديمقراطي.

٢٦- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتاب مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٤٤٠٨ في ٩ أيار ١٩٦٠، الموضوع: المؤتمر الأول للحزب الوطني.

٢٧- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٦١٢٥ في ٢٩ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: الحزب الوطني الديمقراطي.

٢٨- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١١٢٦٧ في ٥ تموز ١٩٦٠، الموضوع: انسحاب أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي.

٢٩- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١١٢٤١ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٠، الموضوع: مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي.

٣٠- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٤٧٧٦ في ١٨ ايار ١٩٦٠، الموضوع: سياسة الجادرجي.

٣١- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١١٢٩١

ثانياً: الكتب:

- ١- عبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها،

ثالثاً: الصحف:

- ١- الحضارة (جريدة)، بغداد، العدد ٥٣، ٢٣ نيسان ١٩٦٠.

رابعاً: المذكرات:

- ١- مذكرة مديرية الشرطة العامة في ٢٦ آذار ١٩٦٠، وزارة الداخلية.

خامساً: النشرات:

- ١- الوحدة (نشرة)، بغداد، العدد ١ السنة الثانية، حزيران ١٩٦٠.

سادساً: البيانات:

- ١- بيان، بغداد، كلا، السنة الثانية، ١٤ تموز ١٩٦٠.

٤٠- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية

الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٥٤١٠ في ٧ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: سياسة عبد الكريم.

٤١- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية

الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٥٤٦٢ في ٨ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: مهرجان الطفل العربي.

٤٢- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية

الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٥٨١٦ في ١٩ حزيران ١٩٦٠، الموضوع: سياسة عبد

الكريم مع الدول العربية.

٤٣- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية

الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١١٨٢٧، ٢٧ حزيران ١٩٦٠ الموضوع: إعتداء على

السفير اللبناني.

٤٤- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية

الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٦٩٢٥ في ٢٤ تموز ١٩٦٠، الموضوع: تصريحات عبد

الكريم.

٤٥- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية

الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٧٢١٥ في ٣١ تموز ١٩٦٠، الموضوع: العلاقات الدولية.

٤٦- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، تقرير مديرية

الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ٨٧٦٦ في ١٩ أيلول ١٩٦٠، الموضوع: التربية والتعليم في

سياسة عبد الكريم.

٤٧- د.ك.و، رقم الملف ٢٧/٧/٦، كتب مديرية

الأمن العامة إلى وزارة الداخلية المرقم ١٢٤٤٢ في ٢٥ كانون الأول ١٩٦٠، الموضوع: الدستور

الدائم.

